



العدد 137 - مارس 2017
يصدر مجاناً مع مجلة الرافد

تكوُّنُ العَقْلِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ

دائرة الثقافة والإعلام - حكومة الشارقة

ص.ب. 5119

هاتف: +9716 5123333

برق: +9716 5123303

www.arafid.ae

◀ المواد المنشورة تعبر عن كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي دائرة الثقافة والإعلام

◀ وكلاء التوزيع: دولة الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع، دبي: ت: 04 / 3916501، قطر: دار الثقافة للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع: ت: 414482 البحرين: دار الهلال للتوزيع ت: 534561 - 05355590، اليمن: دار القلم للنشر والتوزيع والإعلام صنعاء: ت: 272562 - 0272563، المغرب: الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة «سيريس» الدار البيضاء: ت: 249200، مصر: مؤسسة أخبار اليوم: ت: 5782700، سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات.

تكوُّنُ العَقْلِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ

د. صالح محمد زكي اللهيبي

الإهداء

إلى روح من أوقد سراج العلم في فضاء نفسي..

أبي الراحل

إلى حادية روعي وملازمتي حين أصبح وأمسي..

أمي الحنون

إلى عضدي وسندي وترسي .. إخوتي وأخواتي

إلى شريكتي في سري وجهري وهمسي .. زوجتي

الحانية

إلى الساكنات في وجداني وقلبي وحسي .. بناتي

الحبيبات

مقدمة

عُرفت كل أمة بمنجزاتها وآثارها وطبيعة تأثيرها، فيوصف المجتمع بصفة تلازمه دون غيره؛ وما ذاك إلا المنجز والآثر، والباقي والمعتبر من حياة الناس وفعل البشر، والذي تستزيد البشرية منه فهماً وعقلاً عبر السفر والناقل، سفرًا عرفنا بأنه التاريخ، والناقل هو الإنسان مؤرخاً أو محباً للتاريخ، فكل هؤلاء ومع مسيرة الزمن يشكلون مفهوم التاريخ الذي يسير متناغماً على قوائم ثلاث وهي الإنسان

والزمان والمكان، أو ما شئت من مسميات تعطي ذات المعنى وقد تختلف من حيث المبنى، فالمؤدى ، وهو التاريخ، هو المقصود مما سنقول ونورد.

إن فهم كل خصائص التاريخ واستبطانها في العقل واكتناهاها في الضمير مزيج عزيز المنال وصعب الاستيعاب إلا لمن امتلك نواصي حزمة من المعارف والمدارك والعلوم التي تعين اللبيب وتسعف الحصيف حال الاحتياج وعند تزامم الأفكار وتعدد زوايا النظر لواقعة أو انعطافة في مجرى التاريخ الذي قد يحيل القارئ والمؤرخ لصور وحالات متعددة الأشكال ومتباينة المعاني قد تنفق وتنسجم أو تتقاطع وتلتوي.

وقد سرنا في كتابنا هذا وفق جملة من التصورات والأفكار المطروحة من مؤرخين وذوي فكر، أو وصلنا لها بعد التأمل والعد والحصر؛ حيث كان لزاماً وضع المسار وارتسام الملامح للسبيل الواضح في تكوين العقلية التاريخية التي تتمكن من سبر الغامض، وتقديم الحل، واستشراف المستقبل، لتشكيل الوعي بالكيفية التي نفهم بها التاريخ فنورد أحداثه الدقيقة كمثل يعطي الحاضر العظة والعبرة، ويزرع في المستقبل الأمل.

المعرفة التاريخية.. التشكل ومساحات التأمل

إن التشكل الواعي للعقل التاريخي في إطاره المعرفي اللازم يستوجب حصول هذا العقل على معينه اللازم الذي يستقي منه بشكل لا يعرف الانقطاع ولا الانسداد، فيستسقيه كلما نضب المداد، وكأن المعرفة هي النهر الذي يجري في سواقي العقل ومسارب الفكر فلا يترك عرقاً ناشفاً ولا مورداً جافاً إلا مرةً عليه وأفاض عليه من زاده وزوده من ريبانه.

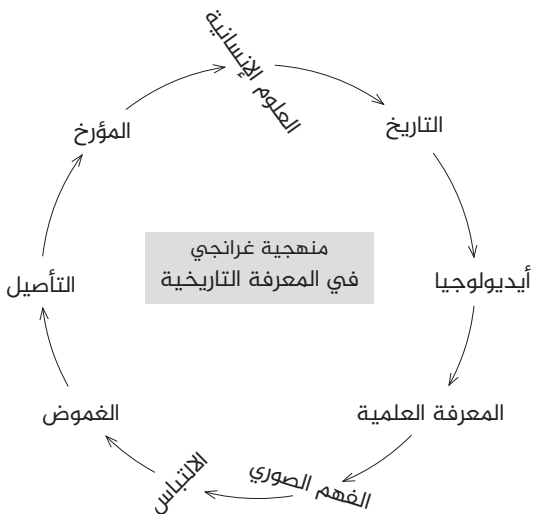
ولكن السؤال الذي يستفز عقل محب

التاريخ اللبيب، ويصف له عبر إيراد الجواب الدواء كوصف الطيب للعليل، هو: ما هي هذه المعرفة التاريخية وعن ماذا نبحت بالضبط، عن شيء أدركته عقولنا حدّ الملل فغاب عن ناظرنا وأفل، أم هي المعارف والعلوم والموارد المبعثرة في ثنايا أفكارنا وأذهاننا وحياتنا، لكنها تحتاج لوقفة الحصيف المتأمل، الذي يريد أن يعلم كيف يكتب سفر الحياة الذي عرفناه باسم التاريخ؟ ومن يكتبه من الناس، هل كل واحد، أم هذا العاقل دون ذلك؟

وهل التاريخ مجرد سفر لسجل الماضي، أم مناقشة واستفسار، حصر وتحّدّ وحساب، لمعرفة المآل والمآب؟ وبأي قلم يكتب التاريخ، وبأي عقل يدرك؟

وقد سعى الكثير من المؤرخين وفلاسفة التاريخ والمنظرين للحضارة لإيجاد أسس المعادلة المعرفية التاريخية، فبنوا لذلك جسوراً من الأفكار سعياً لردم الهوة وتجاوز الحدود النمطية وتفادي الأسوار، فنرى غرانجي يرى أن طبيعة المعرفة التاريخية ذات منحى إكلينيكي نظري وهو ما يميزها عن المعرفة العلمية والدراسات الإنسانية، إذ إنه يرى نظريته هذه مستلهمة من كون المعرفة التاريخية لا تعطينا أمثلة ونماذج

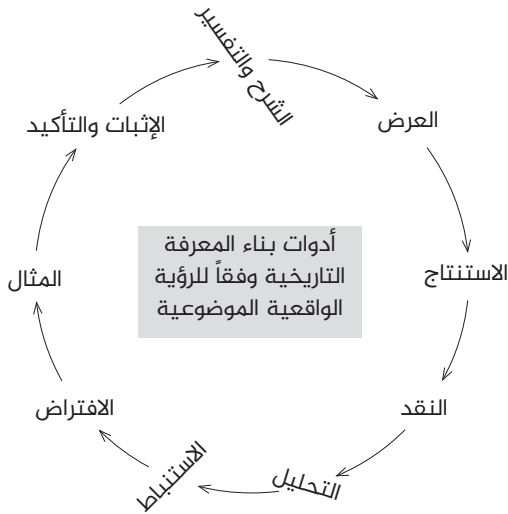
وقوانين علمية تعمل على معالجة الوقائع والظواهر؛ ذلك أن دور المعرفة التاريخية يقتصر على عملية إعادة بناء للوقائع الماضية والمقتصرة على رؤية وفكر ومنهج المؤرخ، وهذا يجعله مذبذباً بين ما هو ذو طابع فني وجمالي يدخل في إطار السرد الروائي المنمق، وبين الصوري الذي هو من ضمن العلوم الاجتماعية، وأدى هذا التصور أحادي النظرة لأن يحكم غرانجي بنفي الصفة العلمية عن التاريخ، وحصره في الإطار الفكري الأيديولوجي.



وعلى الضفة الأخرى يتصدر ريمون آرون الذي يستحث الفكر التاريخي عبر مواجهته بسيل جارفٍ من الأسئلة عبر ماهية المعرفة التاريخية وبنسقتها تعني الماضي، فكيف يكون الماضي معرفة، وما هي طريقة استدعاء الماضي لحياتنا المعاصرة ليكون معرفة، فهل يكون الاستدعاء للتاريخ بكلية أم بخصوصيته أم بجزئيته؟

ومن خلال الانغماس في فكر آرون نرى أنه يدعو المؤرخ لأن يقوم بدوره البنائي من خلال إعادة بناء الماضي بالاعتماد على الوثائق ببنسقتها حججاً وبراهين واقعية، وهنا نلاحظ ظهور الفكر والمنهج الموضوعي والواقعي في المعرفة التاريخية، إذ إن دعوته صريحة لحتمية الوقوف عند خصوصية موضوع المعرفة التاريخية، وذلك عبر قراءة سابرة فاحصة للأحداث التاريخية وجزئياتها، لانتشال هذه الأحداث من العشوائية ونقلها إلى الموضوعية والواقعية.

ويمكن من خلال الفكر الواقعي والموضوعي أن نبني منظومة للمعرفة التاريخية وكما يلي:

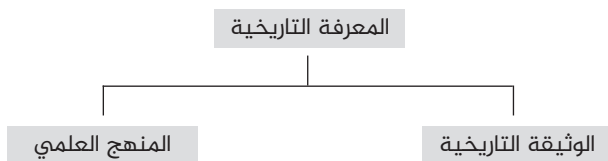


كما يظهر لنا فكراً ومنهجاً من نوع آخر يعتمد على مفهوم الأثر والوثيقة التاريخية بصفتهما عماد الأمر ومناطق الفكر، وهنا يظهر لنا بول ريكور والذي سعى جاهداً لأن يؤطر لنا هذا المنهج المعرفي التاريخي بجملة تساؤلات مثل: كيف يمكن للمؤرخ أن يبني الوقائع التاريخية.

ومن أين تتأتى المعرفة التاريخية، هل من مجرد الرؤى العابرة البسيطة أم عبر الأدوات المعرفية والعلمية؟

ومن خلال هذا المنهج الوثائقي يسوقنا ريكور إلى أن التأريخ للوقائع لا يستقيم له معنى ولا يصح له مبنى إلا باستحضار المؤرخ للأدوات المنهجية المعرفية والفكرية والتي لا يمكن أن تكون إلا بوجود الوثيقة والأثر التاريخي، وهو عماد بناء الوقائع التاريخية.

ويمكن أن نوجز منهج ريكور بالتالي:

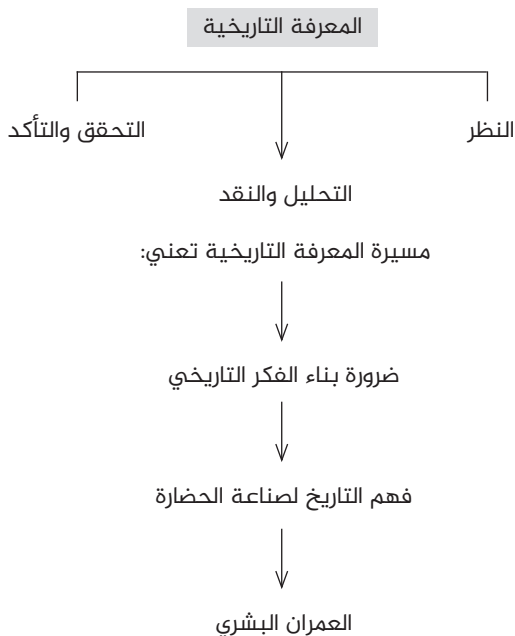


أما المعرفة التاريخية وفقاً للمقاربة الخلدونية أو نظرية ابن خلدون التاريخية، فهي تطرح أسئلة أخرى وإجابات مغايرة، وهي هل أن المعرفة التاريخية مجرد سرد محظ للأحوال والأخبار والوقائع، أم هي نظر وتحقيق ومعرفة للدوافع والأسباب التي أدت لحدوث الوقائع التاريخية؟

فابن خلدون يبني منهجاً أساسياً وهو إلزامية إرجاع الوقائع والأحداث إلى أصلها الحقيقي، لكن على أن نطابق ونراجع ذلك

مع جملة من الآثار والأدلة التاريخية الأخرى، وبالتالي نحفظ للتاريخ مدلولاته وأدلته، ونتدارك الهفوات والسقطات المعرفية التي قد يقع فيها المؤرخ أو قارئ التاريخ.

ومن النظرية الخلدونية يمكن أن نستشف جملة مفاهيم:



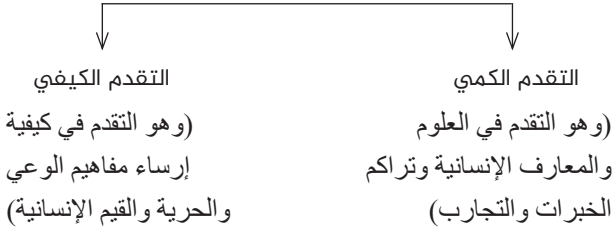
فماذا نريد من المعرفة التاريخية؟ وعن أي كامن نبحت في
بحرها؟ وما العوائد والفوائد، والمنافع والنواتج من المعرفة
التاريخية؟

الجواب هو: خلق حالة من الوعي الفردي والجمعي في آنٍ
واحد، لصنع مستقبل واضح وواعد، وهذا لا يجيء برخص
الأفكار وسذاجة التفكير، بل هو بنظام عقلي ومنهج فكري
وإعداد نفسي ينطلق من الوثيقة والواقعة التاريخية ليستقر في
وعينا سبيلاً للحضارة التي ننشد.

والحضارة ليست كلمة يتغنى بها المترفون فكراً،
المتخمون ذهنياً، المحملون بأفكار ومناهج ومشارب مشوشة
غالباً، ولديهم سعة من مال أو وقت أو قدرة للكتابة أو النشر أو
الإنتاج الإعلامي فيصدعوا أفئدتنا ويمأوا مسامعنا بكلام قلما
يدرك مغزاه سواهم ومن يدور في فلکهم؛ بل الحضارة نتاج
معنوي ومادي، ثقافي وعلمي، وهو التقدم الذي ترنو العيون
لرؤياه، وتكد العقول والأنفس لبلوغه، لكن الوصول للحضارة
عبر هذا التقدم يلزمه مقدمات، وفي مقدمتها معرفة ما هو
التقدم، وما سبيله، ولماذا نسلک درب التاريخ وفلسفته لوعي ما
استبطنته كلمة التقدم؟

إذاً، لا بد من رسم الإطار المفاهيمي، ثم البعد الفكري، متوائماً معه الإدراك المعرفي، ليكون النسق بائناً، والمقصود مستباناً.

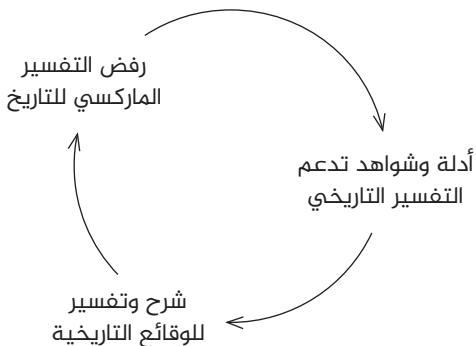
وقد تكلم أكثر من مؤرخ وفيلسوف في كيفية جعل المعرفة التاريخية جسراً للارتقاء، ومنهم هربرت ماركوز الفيلسوف والاجتماعي الشهير، والذي يرى أن التقدم التاريخي يدور على فكرتين:



ويرى ماركوز أن لا بد للمؤرخ ومحب التاريخ والقارئ له أن يعرف الصعوبات والإشكالات المرافقة لكتابة وقراءة التاريخ، وأن علينا أن نميز بين المعرفة التاريخية بمفهومها الماضي المحض والمعرفة التاريخية للاستشراف المستقبلي وعيش الحاضر.

كما نستنتج من نظرية ماركوز أن المعرفة التاريخية: هي المعرفة القائمة على إعادة بناء وتشكيل الأحداث والوقائع التاريخية بالاستناد إلى الوثائق التاريخية. أما المعرفة التلقائية: فهي المعرفة التي لا تحتاج لأدوات وفهم عميق لمعرفةها.

أما إذا أردنا نظرة أخرى لكيف تُدمج المعرفة التاريخية في بناء الحضارة، أو إعادة رسم خريطة التقدم، فيمكن أن نلاحظ نظرية موريس ميرلوبونتي، والذي سعى جاهداً لإيضاح ماهية التصور العقلاني للتاريخ، وبالتالي رسم ملامح لما يعرف بمنطق التاريخ، ومن خلال هذه المدرسة نرى مفهوم منطق التاريخ، لكن ما هي أسس ميرلوبونتي في بناء فكرته حول التاريخ:



ولكن السؤال ما هو «منطق التاريخ» حسب وجهة نظره؟
هو المنطق الذي يتشكل في قراءة الأحداث العامة والتي
مصدرها الإنسان، والذي أعطاها طابعاً مأساوياً بسبب سعي
الإنسان نحو الكمال.

وعلى الرغم مما يظهر من معقولية الأحداث التاريخية فهي
ليست مترابطة الصلة؛ لكون النسق يبقى مشرّعاً نحو الممكن.

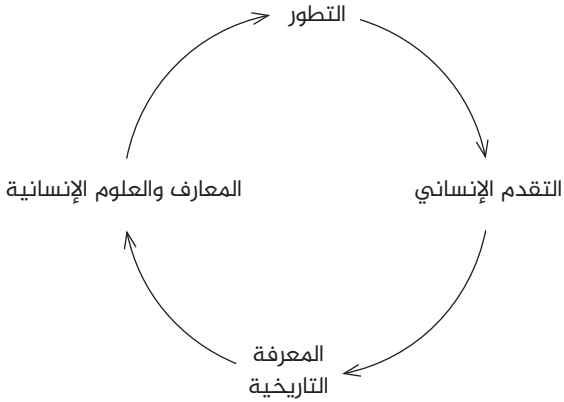
ومن هذا نقف على مفهوم جديد للمعرفة التاريخية وهي
كيف يمكن أن نفهم التقدم المنجز البشري عبر مسيرته رغم أن
الصلات ليست وثيقة بين جميع أفعالهم.

وإذا ما فتحنا نافذة التقدم بالاعتماد على المعرفة التاريخية
فسنرى نظرية كلود ليفي سترأوس، والتي ركزت على مفهوم
التقدم في التاريخ وذاك عبر المراحل التي عاشتها الإنسانية؛
فهو يرى أن الانتقال من مرحلة لأخرى لا يكون بطريقة نمطية
سلسلة، بل من خلال الوثبات والقفزات.

ومن خلال هذا الفكر فإن سترأوس يرى أن التقدم التاريخي
له نظام بنيوي، يتقدم عبر قفزات وطفرات، وبالتالي لا يوجد

مقياس منتظم أو سَلَم متصل ومتدرج يمكن عن طريقه ترتيب أنواع التقدم وفق مسار خطي تقدمي تطوري.

ومن خلال جملة ما طرحه ستر اوس نفهم أن التقدم عبر التاريخ والمعرفة التاريخية يستلزم معرفة جملة مفاهيم وهي:



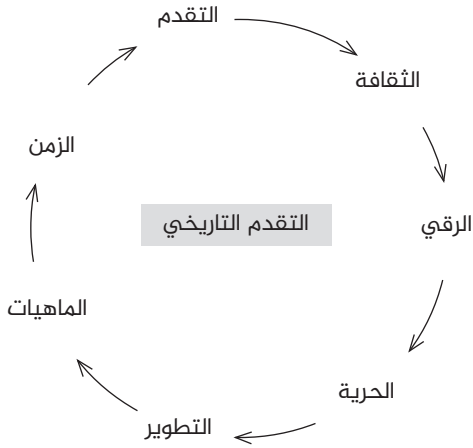
ونختم ميدان النظريات المعنية بالتقدم التاريخي عبر المعرفة التاريخية للفيلسوف ليبينيتس، والذي سعى للإجابة عن التساؤلات الملحة في هذا المضمار، ومنها: ما طبيعة التقدم في التاريخ، وهل هو منقطع أم متصل؟ وهل يمكن أن ينتهي

هذا التقدم أم لا؟ وكيف ينعكس على الارتقاء الحضاري للأمم
والمجتمعات؟

يرى ليبينيتس أن التقدم التاريخي لا بد أن ينعكس نتيجة
واقعة في البناء الحضاري للأمم والشعوب، وهو يسير بكيفية
تقدمية متصلة وبشكل يجعل اللاحق أفضل من السابق إذا ما
أدركنا معنى المعرفة التاريخية، وذلك عبر تحسين وتطوير
العالم والارتقاء به، وصولاً للتكاملية والتي لا يمكن بلوغها
بشكل نهائي؛ كون التقدم التاريخي أمراً لا متناهيّاً.

إن أهم ما يمكن أن نستلهمه من نظرية ليبينيتس هو تمييز
التقدم التاريخي المبني على أساس المعرفة التاريخية بالحرية
والديمومة وصولاً لبناء الحضارة الراقية، لكن هذا لا يعني أن
التقدم التاريخي مرتبط بغايات محددة سلفاً لا يحيد عنها أحد،
ولذا يبقى التقدم التاريخي غير مكتمل، مما يعني أن الكلام عن
نهاية التاريخ لا قيمة له.

ويمكن أن نرى أن نظرية ليبينيتس تقوم على المتوالية
التالية:

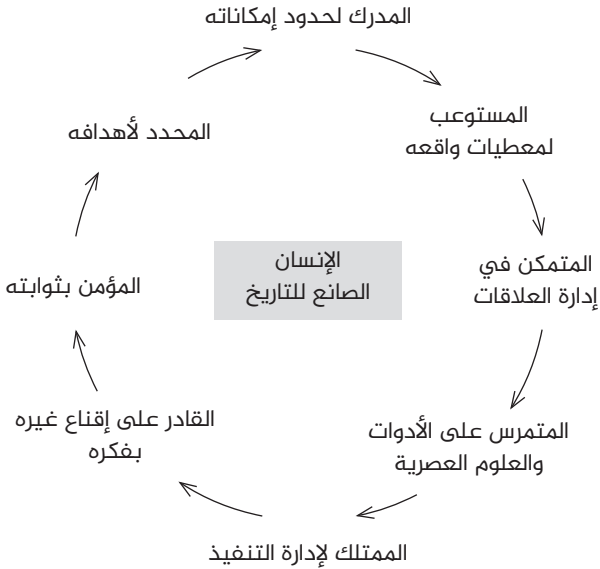


الإِنسان وصناعة التاريخ

لاشك أن الإنسان - وكما أسلفنا - هو أحد عناصر الفعل التاريخي وحلقة التاريخ التي قلنا إنها تقوم على الإنسان والزمان والمكان، غير أن كيفية اندماج هذا الإنسان في صناعة الفعل التاريخي وتحريك رحي التاريخ والتأسيس للحضارة يستلزم تصوراً كاملاً عن الكيفية والديناميكية التي يرتحل بها الإنسان من مرحلة إلى أخرى والانتقال من عتبة مرحلة إلى التي تليها وتعلوها، فمن هو الإنسان الصانع للتاريخ،

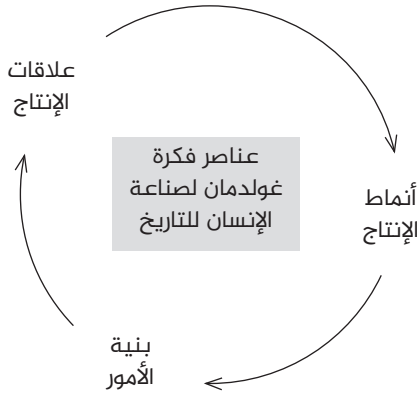
وأي ملامح تعلق منتجاته، وأي صفات تميز منجزاته؟

بعد قراءة مستفيضة للتاريخ المثمر، والعمل الناجز المستمر، يمكن أن نقول إن لهذا الإنسان الذي يفهم التاريخ ويصنعه السمات التالية:



وإذا ما تعمقنا أكثر في النظريات والآراء التي بحثت في دور الإنسان في صناعة التاريخ سنجد التباين والتمايز، وكذلك التتابع في آراء العلماء والمؤرخين بخصوص ذلك.

فعلى سبيل المثال يرى لو سيان غولدمان الفيلسوف الفرنسي خلال مناقشته لفكرة: هل التاريخ هو نتاج أنساق معينة أم أفعال بشرية؟ فهو يرى أن التاريخ ليس أحداثاً فارغة، بل هو نتاج أفعال وعلاقات إنسانية، وهو يرى أن اللغة والبني (من النظرية البنوية) والأنساق السلوكية لا تصنع التاريخ؛ لأنها عبارة عن نتاج الفعل الإنساني الصادر عن الإنسان فهو من يصنع التاريخ.



إن أهم ما يمكن استجلاؤه من كلام غولدمان أن للإنسان اليد الطولى في صناعة التاريخ والتحكم بمجرياته، كما نلمس تقدير قيمة الإنسان.

أما جورج هيجل فقد ناقش فكرة: هل للإنسان دور في صناعة التاريخ، أم لا يعدو كونه أداة لتحقيق مراد الروح المطلق (أي الله في الأديان السماوية).

فيرى هيجل أن دور الإنسان في التاريخ يحدده ما ينجزه ويشيده لتحقيق غايات كامنة في التاريخ نفسه وفي المطلق، فالإنسان مجرد وسيلة وأداة لتحقيق غايات، فأياً كانت إنجازات العظماء فهي تخضع للضرورة التاريخية أساساً، فالإنسان قد يظن نفسه صانع التاريخ، وما هو حقيقةً إلا منفذ لإرادة الروح المطلق.

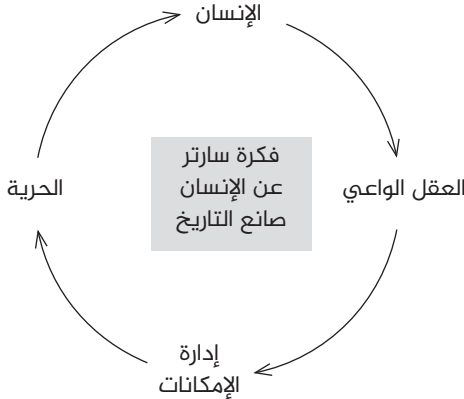
وهذا تجريد سافر لقدرة الإنسان ومكوناته اللامحدودة، والتي يمكن بها ومن خلالها صنع المرحلة ووضع اللبنة لصناعة وبناء تاريخ وحاضر ومستقبل، المستقبل المبني على الأمل المستمد من التاريخ بما فيه من عبرة ومثل.

أما جان بول سارتر فقد ناقش فكرة: هل الإنسان صانع التاريخ أم التاريخ وسيلة يستثمرها الإنسان لتحقيق غاياته؟

ويرى أن الحرية والوعي بمجالاتها المتاحة هي السبيل الوحيد كي يصنع الإنسان تاريخه، وسبيله الأوحى ليخرج من عنق زجاجة مكر التاريخ.

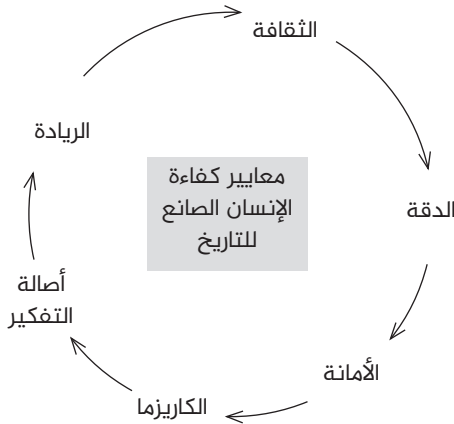
ومن جملة أفكار سارتر نفهم أن التاريخ ليس دائماً هو المسيطر والمحدد لإنجازات الإنسان، بل للإنسان متاحات وممكنات تؤهله ليكون صانعاً للتاريخ، فكما أدرك الإنسان معنى حريته وعرف مدى إمكاناته؛ بنى صرحه التاريخي العتيد.

إن فكرة سارتر تأخذ بعين الاعتبار الفاعلية الإنسانية المدركة، وهي تؤكد لنا أن الإنسان يصنع تاريخه.



إن كل هذه التصورات والرؤى حول الإنسان ودوره في صناعة التاريخ سواء أكانت هذه الصناعة وذاك الدور يسيران بشكل عمودي أم أفقي، عمودي بالبناء والإنجاز الإنساني الفردي التراكمي، وأفقي بالعمل الجماعي التشاركي، فكل هذا يدفعنا نحو السؤال الأهم: وهو كيف السبيل لصناعة هذا الإنسان الأنموذج؟ وأخصر الطرق لنيل ذلك؟ والإمكانات المتاحة في هذا السبيل؟

وهنا يمكن أن نوجز بعض المعايير لاختبار كفاءة هذا الإنسان الصانع للتاريخ:



إن كل هذه المعايير قد تفقد قيمتها إذا ما افتقد الإنسان الصانع للتاريخ الغائية: أي معرفة الغاية من الشيء والسببية، كما أن عليه أن يحتفظ بهويته ومساره الخاص في صياغة الأمور ونحت مسار أفعاله بصيغة استثنائية تجعل منه رمزاً.

فعند قراءتنا للتاريخ نرى أن من يصنع التاريخ له مساره الخاص المتميز بالسلمات الشخصية الاستثنائية الفريدة والبيئة المتأهبة، وكل هذا لا يتأتى لأي فرد لمجرد هوايته لمفردة التاريخ، أو صناعة الحضارة، فقد تكون هذه الهواية هاوية من حيث لا يحتسب.

وهنا لا بد أن نأخذ جملة حكم يُعَلِّمُها التاريخ لمحبيه من الساعين في بناء الأمجاد والتي هي قمة المنجزات التي تصنع في اللحظة المناسبة مع اغتنام الفرصة السانحة لصنع التاريخ، كما يعلمنا التاريخ أن العبرة ليست في كم نعيش، بل في كيف نعيش، أو كما قال كنت روث: «قياس الحياة ليس في طول بقائها، ولكن في قوة عطائها».

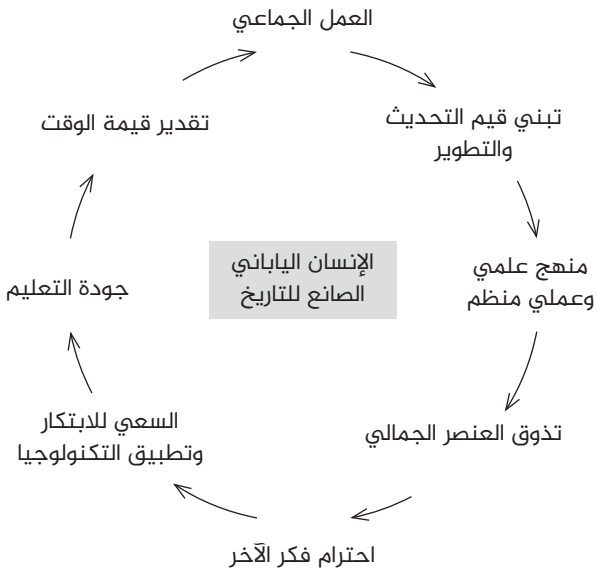
لكن على هذا كله أن لا يذهب بنا إلى أبعد من الواقع، فقد يتعلق الإنسان بالسماء وينسى أين يقف!!!

فعلينا في غمرة الحديث عن صناعة الإنسان للتاريخ أن لا ننسى القيم والمثل، وكما قال سرفانتس:

«الحياة تقاس بأنبل الأعمال لا بأحلى السنين».

لكن المعرفة التاريخية والإبحار في عالم التاريخ يزودنا بالعدة اللازمة لرسم المسار العقلي الفردي منه والجمعي بشكل سليم آمن، وكما قالت الحكمة: «خذ من الأمس النصيحة، ومن اليوم العمل، ومن الغد الأمل».

إن من أبلغ الأمثلة التاريخية المعاصرة لصناعة الإنسان للتاريخ هي التجربة اليابانية والتي قادت لصناعة التاريخ عبر عمل جماعي هادف، تمكن من خلاله المجتمع الياباني أن يبني منظومة حضارية فريدة واستثنائية معاصرة يمكننا أن نأخذ منها جوانب عدة، ومن خلال استقراء التاريخ الياباني من القديم إلى المعاصر يمكن أن نستنتج جملة عوامل ساعدت اليابانيين في صناعة التاريخ وهي:



فهم التاريخ .. الإشكالية المعرفية المتكررة

لا شك أن من أهم الأسئلة التي تستحث عقول الأجيال المتعاقبة وتبحث عن جوابٍ شافٍ، هو من يفهم التاريخ؟

وما هي منهجيته لفهمه؟ وكيف لنا أن نثق بهذا المنهج أو ذاك؟ وهل من وصاية على العقل في فهم التاريخ أو لتبنيه منهج محدد في قراءة وفهم التاريخ؟

أسئلة لا تنفك تطرح نفسها في كل زمان

وتتعدد الإجابات غالباً بحسب حال السائل وفهم المجيب .

وتفسير التاريخ وحركته ومآلاته تحكمها متواليات وحسابات سنعرج على بعضها تصريحاً، ويمكن الوصول لبعضها من الإجابات المستنبطة تلميحاً، ضمن دالة وخوارزمية معرفية يمكن من مؤداها العام الوصول لتفسير للتاريخ، يناسب مجرى الوقائع، وينساب مع مجرياتها، ويحاكي الماضي وفق نسق عقلي متزن، ويتناغم مع العقل بشكل توافقي لا يحتمل التقاطعات والتجاذبات، التي لطالما صرفت الأجيال عن غاياتها بسبب دخولها في متاهات التفسيرات المجتزأة والمتجرئة على السياق التاريخي المنطقي المتواصل والمقنن وفق شواهد ودوال علمية وعملية، علمية كونها تخضع لسياق تفسير التاريخ وفق أنساقه أو قواعده المضطربة، أو وفق استدعاء الماضي الحاضر في الذاكرة التاريخية عبر جعل هذه الذاكرة حية لا تفتقر ولا تهدأ ولا تنضب من كثرة السماع والتكرار بصيغ وأشكال تتناسب والنمط الشخصي لكل جيل، والخريطة الذهنية التي تناسبه في قراءة وسماع وتفسير تاريخه وإرثه المعرفي الذي تصاغ منه هويته وشخصيته، سواء أكان ذلك لهويته وشخصيته بالمعنى الفردي الاختزالي المؤطر بالإنسان الواحد، أو بالمعنى الجمعي

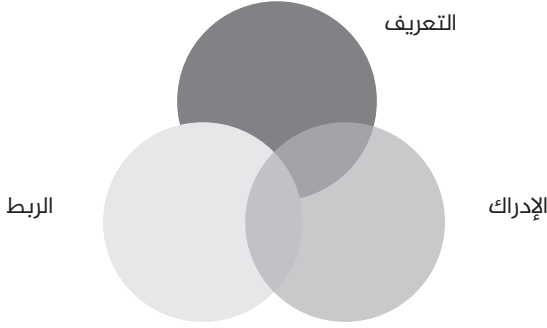
الشمولي الرامي إلى الهوية والشخصية المجتمعية والتي يعدّ التاريخ رافدها الرئيسي.

لكن عن أي تاريخ نتكلم وأي رافد نريد، إنه التاريخ المبني على المعرفة والإدراك الواعي الذي يستمد هديره وتدفعه من حيوية المجتمع الذي يصوغه ويشكله ويعطيه سمته العام وبصمته الاستثنائية.

وهنا يأتي دور التفسير المعرفي الممنهج للتاريخ، فما هو ذلك النمط المنهجي المعرفي لإدراك التاريخ؟ وما هي أدواته وسبله؟

لكي نفهم التاريخ بطريقة تضمن عصرانيته ومعاصرته لكل أنٍ ومكان فلا بد أن تكون لدينا معادلة متوازنة، وأسس هذه المعادلة هي أن التاريخ كوني الجريان، محفوظ في الأذهان، يسير وفق دورات وأنساق، فهو كوني من حيث إن مضمونه يقوم على مؤثرات تتعلق بمفاهيم متكررة.

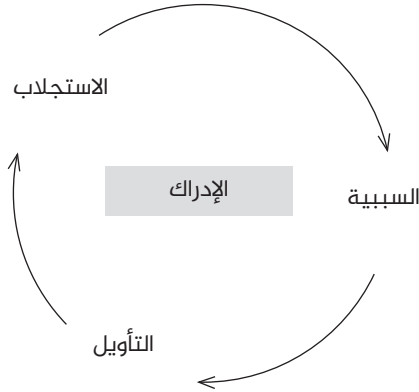
ولكي نفهم كيف تجري الأمور وفق الأنساق التاريخية لكل حدث أو أمة أو مجتمع فعلينا بالقاعدة التي تحكم عمل المؤرخ والتي تقوم على ما يلي:



أما التعريف: فقصده التعريف بماهية الأشياء وإدراك
 كنهها، ومدى ارتباطها بغيرها، أي هي الكشف عن طبيعة
 العلاقة بين الأشياء، فإذا ما أدركنا هذه العلاقة أصبحت
 تفاصيل الحدث التاريخي ومجرياته في متناول أيدينا، وكأننا
 نعيش اللحظة التاريخية فنعرف خصائصها ونلمس مكوناتها
 ومكوناتها، فيصبح التصرف بباقي مجريات الأحداث طوع
 ويمينا ونصب أعيننا.

الإدراك: وهو العنصر الفكري والمركب الذهني الذي
 لا بد من استحضاره دائماً وأبداً كي ترسخ في عقليتنا أسباب
 ومسببات هذا الحدث التاريخي أو ذلك، وندرك الغايات ونعرف
 المحصلة والمآلات، عبر استيعابنا وإحاطتنا التامة المبنية على

النهج والمنهج المعرفي المنضبط بالممكنات الذهنية والعلمية.
كما أن الاستيعاب يركز على قوائم وأسس تمكننا من عيش
اللحظة والحدث التاريخي، وبالتالي بناء تصور معرفي عن
الواقعة التاريخية، ويمكن وضع قاعدة معرفية لذلك:



فالاستجلاب هو القدرة على الحضور الذهني لدى قارئ
التاريخ يمكنه من أن يكون متقد الفكر نشط الذاكرة، يمكنه
أن يستجلب أو يستدعي الحوادث التاريخية ليتمكن من إدراك
خصائص ودقائق الوقائع وسبل الجمع والتوفيق بينها، فتنشط
في عقليتنا رؤية استبصارية عابرة للنظرة العامة ذات النمط

السطحي، والتي غالباً ما تفضي إلى الانسياق والاستتباع الفكري لهذا المؤرخ والكاتب أو ذاك.

أما التأويل: فهو قدرة كامنة في عقولنا لأن نعرف كيف نكيّف هذا المشهد التاريخي أو ذاك وفق مرادات ومقاصد حقيقية راسخة تقوم على القواعد التفسيرية، وتنحى باتجاه التجديد والرشد في رؤية الأمور من أكثر من زاوية.

أما السببية: فلا بد من مثولها أمام العين وفي محور التفكير، كي نستطيع معرفة الأسباب والدوافع من وراء هذا العمل أو ذاك، فإذا ما كان كل هذا متوافراً في مخيلتنا المعرفية توفرت لدينا رؤية تاريخية متكاملة الأبعاد تلامس أركان الفهم ولا تخضع لقيود الوهم.

لكن العنصر الأساسي الآخر الذي لا بد أن يكون حاضراً عند قراءة التاريخ هو الربط: وهو مدى قدرتنا على المواءمة والربط بين الأحداث والروايات فنخرج منها بالكل الجامع للتصور والرؤيا التاريخية الأقرب للمعقول، والتي تحاكي وتلامس معنى الحقائق وتوصل للمأمول.

غير أن كل هذا قد يكون صعباً في أحيان كثيرة؛ كوننا

نتعامل مع حقائق غائبة لم نعتد على معالجتها على هذا النمط ووفق هذا المنحى، فعقولنا دأبت على سوقنا نحو السهل المتاح الذي لا يتطلب الجهد ولا يستند إلى البُعد، بل القريب المنال هو المرغوب المطلوب، وقليل الجهد هو الذي غالباً ما نسعى إليه ونؤوب.

لذا، فنحن نتكلم هنا عن سياق عقلية ذات مفاهيم استثنائية في قراءة وفهم التاريخ، عقلية تركز إلى التحديد: وهو التركيز على دقائق الأمور لبناء التصور الكلي وفق المفهوم التركيبي للأحداث، وتبتعد عن التعميم الذي يقود إلى تصورات عامة وأحكام استباقية في الغالب.

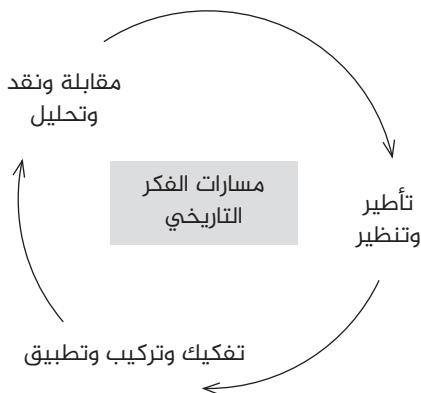
الفكر التاريخي .. المسيرة والمسار

في هذا السعي لبناء منظومة أفكار لصياغة العقلية التاريخية، وتأطير ملامحها المتصورة لتكون وفق السياق وضمن النطاق، كان حتماً أن نؤسس للفكر التاريخي بإبراز معالمه ورسم ملامحه، ليكون وفق المسار وضمن المتصور والإطار.

فماذا نحتاج إليه ليكون لدينا الفكر التاريخي اللازم، ذو الرأي الجازم، الذي لا يترك شكاً ولا يغادر في العقل وهماً، عقلاً بُني ، لدى الكثير،

عبر توهمات وترهات تراكمت عبر السنين وترسخت في العقل الجماعي حتى تحولت إلى حقائق ووقائع، لكن بلا أساس، ولقتها هالة من القدسية حتى أصبحت غير قابلة للمساس، فهنا نحتاج إلى زادٍ لهذا المسير التاريخي الطويل، لنضمن المردود ويطيب المنال والنيل.

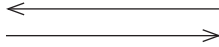
وفي البدء يجب أن نحدد مسارات الفكر التاريخي، وهي:



وفي هذا المسار نلمح ضرورة وضع تصور وملامح للفكر التاريخي، وهنا لا بد أن نعرف أن أساس هذا الفكر هو العلم الراسخ والمعرفة الواعية المدركة، وفي هذا السياق لا بد من معرفة أمرين:

فلكل مؤرخ وكاتب توجه أو منحى يتبناه فيضعه ضمن هذا المسار أو ذاك، ومن خلال معرفتنا بهذه الجوانب نتمكن من إدراك المنطلقات والغايات وتكوين الأفكار والرؤى والتصورات، ليكون حكمنا صائباً بعيداً عن المآرب والغايات.

أسلوبه الكتابي



توجهات المؤرخ

كما أن الأسلوب المميز لكل مؤرخ وكاتب يساعدنا في فهم مرامي الكلمات، وتحليل الفقرات، والوقوف على معاني الكلمات، فيأتي عندنا التصور سهلاً ومناسباً لا ينقصه شيء من العمل النقدي والتحليلي الهادف، الذي لا يترك نهايات الأمور مفتوحة، فلا ندع الوقائع تسوقنا لنتائج مغلوطة وموهمة، فمن الكتاب من يأخذ بالأسلوب التجريدي ومنهم من يميل للأسلوب الشعري ومنهم الخطابي وهكذا، وكلُّ له أثره في طريقة تعاطينا مع المادة المكتوبة.

كما أن الفكر التاريخي لا يتأتى من غير دربةٍ ومِرانٍ على إمكانية المقابلة والمقارنة بين النصوص والوقائع التاريخية، وإدراكٍ لميزات وصفات كل شخصية، مما يمكننا من معرفة خفايا الأمور وتفاصيلها، خصوصاً بعد إخضاع هذه الروايات

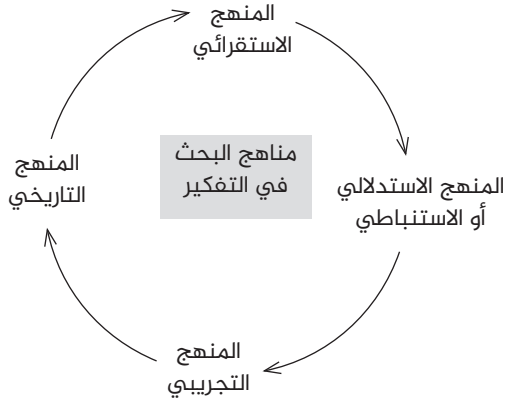
لمنهج النقد والتحليل، النقد القائم على أسس فكرية وعلمية
رصينة تميز هذا القارئ عن ذلك وتعطيه ميزة السبق، ويشار
له بأنه الأدرى والأدق.

أما في مجال التحليل فكم من مؤرخ فاته الخير العميم،
وإصابة الحق في الصميم؛ نتيجة تخليه أو فقدته لميزة التحليل
التي تساعدنا في تفكيك النصوص وإعادة تركيبها لتكوين
الصورة والتصور، والذي إن غاب عن ذهن المؤرخ والقارئ،
فسيولد في تصوره الارتباك والتشوش المؤدي للتعميمات
والأحكام الهزيلة التي لا تنفع ولا تُشبع.

لذا نرجع ونقول بأن إدراك معنى التفكير يقودنا لفتوح
معرفية ومنجزات علمية قلَّ نظيرها، وبمنظرة ووقفة مع معنى
التفكير ندرك ذلك، فما هو التفكير؟

هو إدراك علاقات بين عناصر موقف ما، كإدراكنا للعلاقة
بين المقدمات والنتائج، ومعرفة العلاقة بين السبب والنتيجة،
والعام والخاص وإدراك العلاقة بين شيء مجهول وآخر معلوم.
غير أن علينا أن ندرك أن منهج التفكير التاريخي ما هو
إلا واحد من أساليب التفكير ومناهجه، لذا لا بد من أن يعرف

المؤرخ كافة أشكال التفكير ليحسن استخدامها وتوظيفها بالكيفية والشكل الأنسب الأكمل.



فالمنهج الاستدلالي ينتقل فيه القارئ من المعلوم إلى المجهول، وتتوقف دقته على صحة الربط بين النتائج والمقدمات، أي معرفة الحقائق المجهولة استناداً للحقائق المعروفة.

أما المنهج الاستقرائي فيعني تتبع جزئيات الواقعة للخروج بحكم عام كلي ينطبق على جميع جزئيات الواقعة.

اما المنهج التجريبي فيقوم على دراسة الظواهر الطبيعية التي تخضع للتجربة، والقياس عليها لمعرفة كيف حدث هذا الأمر قبل عهود، وكيف أصبح هكذا.

وبالنسبة للمنهج التاريخي فيقوم على دراسة الأحداث التاريخية وتصورها على الكيفية التي حصلت فيها للخروج بتعميمات تمكننا في فهم حاضرنا وتصور مستقبلنا.

وهذا كله يقودنا حتماً للتخلص من رِبقة القيود الفكرية المزعومة التي انبنت عبر مسيرة التاريخ ورَسخت في سيرته دون أن تكون من صلبه أو حقيقته.

فالتفكير التاريخي دعوة للقفز على التقليد السلبي، الذي لا يوصلنا لمعرفة الحقيقة ولا يلبي صوت العقل .

فالتقليد في النقل التاريخي: هو الركون لقول الغير بلا دليل أو سند، أو تبني وجهة نظر الغير دون التبين من دليل القائل.

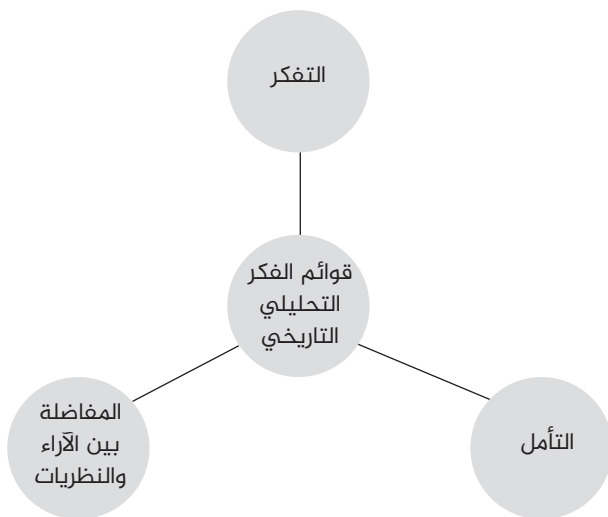
كما أن التفكير التاريخي سبيل للانعتاق من شَرَك الأوهام والخرافات، والتي أسست في العقليّة التاريخية جملة من المفاهيم والقواعد التي تحجب الحق وتواري الحقيقة.

فالأوهام والخرافات هي جملة تهيؤات وتصورات وتعميمات عقلية باطلة قامت بلا دليل أو برهان، موروثه عادة وتلبست بالتقادم بمعنى القدسية، حتى تأخذ عبر مسيرة التاريخ طابعاً ثابتاً ومنطبعاً لا يحيد عنه إلا من جهل، بحسب رأي الجُهال طبعاً.

إذاً، فنحن بحاجة لكافة أنواع التفكير كي نستطيع بناء فكر تاريخي قادر على ترسيخ مبدأ علمية التاريخ، وإمكانية تطويره كحقل يمتاز بجوانب علمية رصينة، وهنا لا بد من إدراك البعد المعرفي لمنهجية التفكير التاريخي والتي تستلزم وجود إطار منهجي عقلي لتحليل القضايا المتعلقة بميدان من ميادين التاريخ.

لكن علينا أن لا نغفل البعد الانفعالي في هذا الفكر التاريخي والذي يضم الاتجاهات العامة التي تستند إلى إثارة الأسئلة لمعرفة مصداقية الخبر التاريخي، وذلك عبر المقدرة على حل القضايا الغامضة المتشابكة.

إذن نحن بحاجة لفكر تحليلي تاريخي متكامل القوائم:

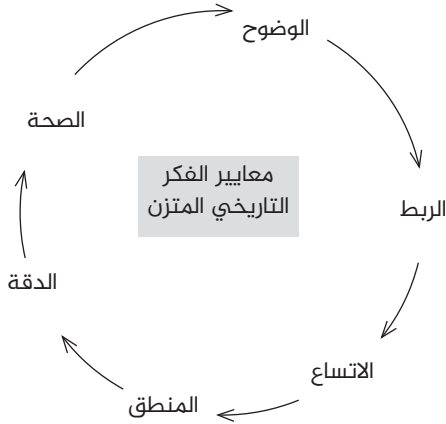


أما التفكير: فهو الركن الذي يعني أن هذا الفكر التاريخي يركن للأسباب العلمية المعقولة الحصيصة الوجيهة للوصول للنتائج وإطلاق الأحكام والتعميمات، دون اعتبار للأوهام والتقليد السلبي المطلق.

والتأمل: هو إطلاق العنان للفكر والخيال في الربط والتوفيق بين عناصر الفعل التاريخي للوصول لحالة يقينية يطمئن لها العقل وتركن لها النفس.

أما المفاضلة بين الآراء والنظريات: فهي القدرة التحليلية والنقدية الفذة والاستثنائية التي تعطي للمؤرخ صفة المؤرخ؛ لأنه أصبح قادراً على التمييز والترجيح.

لذا، نحن بحاجة لاتزان في معايير الفكر التاريخي:



وفي ختام هذا كله لا بد أن نقول إن بناء المنهج الفكري التاريخي ليس ضرباً من ضروب الترف الفكري الزائف الزائل، بل مطلب علمي معرفي، تبنى به القواعد وتقوى

به العقول عند الملمات، فيتكون لدينا مؤرخ وقارئ للتاريخ
حصيف لبيب، لا ينقصه من المعرفة شيء، ولا يغيب عن
إدراكه ثابت، راسخ العقل، متين العلم، مكتمل الأدوات، يتنفس
التاريخ ويعيشه، وكما قال المؤرخ بوركهارت: «بواسطة
التاريخ أقف على حافة الكون، وأمدّ ذراعِي نحو منبع الأشياء،
فيبدو لي التاريخ شعراً يدرك بالحس».

فتعال يا من أحببت التاريخ إلى هذا الميدان الأرحب، لنأخذ
منه ونضيف له، ليضيف علينا من أوراده وروحه وريحانه،
لنعرف سيرة ومسيرة الحياة.

علم التاريخ من السرد إلى التحليل والنقد

كل أمة وإنسان يبحث عن حل وأمل، حل لما يواجهه أو يكاد في مسيرة العمر، فلا بد من زاد للمسير ومعرفة للمآل والمصير، ومن هنا بدأت الحكاية وإلى هذه الخطوة عادت، حكاية حب الناس لدراسة التاريخ بمفهومه العفوي السردى أو بمنهجه العلمي النقدي؛ فالتاريخ يعني أخذ العبرة والمثل لاستلهاام الفكرة وبعث الأمل، وتجاوز كل شكل أو ملمح للنكوص والفشل.

فما هو التاريخ ابتداءً؟

سنعرج لزاماً على إضاءات ونقتبس من المشهد العلمي
لقطات وصولاً لتعريفات عدة لمعنى التاريخ.

فأهل اللغة والفصاحة يرونه تعريفاً بالوقت، وتحديدًا للزمن
كما يرى الجوهري في الصحاح.

ومنهم من يميل إلى تعدد اللفظ وتباين المعنى بين تأريخ
وتورخ، بحسب ما مالت إليه ألسنة أهل اللغة والأدب، وبلغوا
به الإرب كما يرى ابن منظور في لسان العرب.

واتجه بعضهم لبيان أصله ومعرفة فصله أعربي هو أم
أعجمي؟

إذ يتبناه العرب ويجعلونه من علومهم المحضه، لكن
البعض الآخر يرى أنه من علوم العجم، استحسنته غيرهم
وجعلوه مساراً لترسيم معالم أزمانهم وحياتهم.

والمتتبع لموقع التاريخ في الخريطة العقلية والتصور
الذهني لكبار المؤرخين يرى أكثر من تصور لتبني التاريخ
كعلم، وتوظيفه في الحياة عبر الدراسة والفهم، وهذا ما نلاحظه
عند السخاوي في الإعلان بالتوبيخ.

فالمقريزي يختزله في جعله الإخبار عما حدث في العالم في الزمان الماضي.

ولا شك أن في ذلك وقوفاً عند حدود معرفية أقرب للتصور القصصي المحض الذي فيه نزعة للوقوف بالزمن عند المعنى الاستاتيكي الماضي.

ووجد المقريزي مثل هذه التطورات والرؤى من الإسقاطات المعرفية للكافيحي الذي رسم ذات المسار للتاريخ بقوله: هو علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله، وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوثيقه.

وهنا نرى منحىً تقليدياً يتعاطى مع الأبجديات السلسلة لفهم معنى التاريخ، وبالتالي انعكاس هذا كله على النظرة النقدية والتحليلية للتاريخ، إذ إننا نريد من التاريخ حلوياً، ونطلب منه إجابات عن أسئلة ماضوية في شكلها، علمية في قوامها، ونقدية في مسارها، لا تقف عند حدّ طيّ الكتب على ما جفت به الأحبار ونقل عنها من أخبار؛ بل بالأسئلة السابرة، لا النقول العابرة يمكن أن نُحيل هذه الأخبار القصصية المضمون، إلى علم رصين مأمون، يعوّل عليه في معرفة المآلات، واستشراف

المستقبلات، فكما عُلِّمنا: أن من حفظ التاريخ في صدره أضاف أعماراً إلى عمره، وما ذلك إلا بمعرفة التجارب، وجعلها مسطرةً لمسيرة حياة شكلها متنشعب ومعقد، لكن تحكمه نواميس وقوانين كونية يمكن أن نعيها بمعرفة معنى التاريخ.

وظهر اتجاه علمي آخر يحدد التاريخ بحدود وظيفية محضة، فيرى السخاوي أنه تعريف بالوقت لضبط الأحوال من المواليذ والوفيات أو علم جرح وتعديل، وهذا ما يراه المناوي في التاريخ.

غير أن آخرين يرونه من زاوية أخرى كابن خلدون، الذي دعا للتمييز بين الجانب السردي السطحي، والنقدي التحليلي عند دراسة علم التاريخ، فيقول عن التاريخ: في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، وفي باطنه نظر وتحليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، جدير بأن يعدّ في علومها خليق.

ومن هنا نبحر في عالم التاريخ وعلومه وصنوفه بمبناه ومعناه الفياض الكريم، الذي يزخر بكل ما تشتهيئه الأنفس،

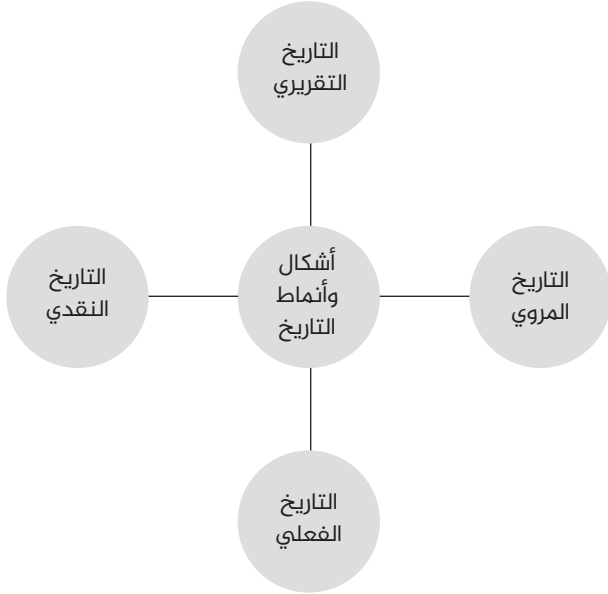
وتعظم به العقول، وتستقر به المدارك، وتعرف به المآلات.

إذاً، عن أي مفهوم للتاريخ نبحث؟ وعن أي تعريف نفتش ونسأل؟ فنزيد تأريخاً نحيا به لا نشقى به، نحمله في عقولنا فتستنير به، لا نحمله على ظهورنا فنشقى به.

فكم من مجتمع وإنسان أدرك معنى التاريخ كتجربة وبرهان فاستقام أمره ووضح مساره ونهجه، إذ تمكن من أدوات الحياة واستقامت في مخيلته الرؤى والتصورات؛ فالحياة محكومة بأنساق وتدور على أسس وقواعد لا بد من فهمها لكي نحيا كراماً هائنين.

فإذا ما أردنا أن نعرّف التاريخ فلا بد أن نفهم كل مكوناته، فنحن نحتاج إلى المؤرخ الواعي فلا تاريخ بلا مؤرخ كما يقول كولينجود، كما أننا بحاجة لإدراك كيف نتعامل مع المعلومة التاريخية ومطابقتها، فلا تاريخ بدون وثيقة كما يقول سينيوبوس.

ولا بد لنا أن نتعامل مع التاريخ من زوايا ووجهات نظر متعددة، فعلياً أن نعي أشكال وأنماط التاريخ أولاً، وهي:



1 – التاريخ التقريبي: هو الذي يقوم على كتابة التاريخ ونقله فقط.

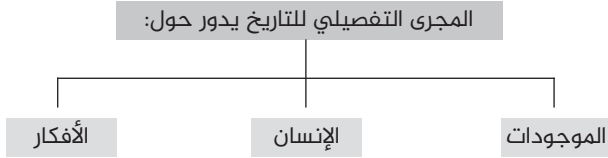
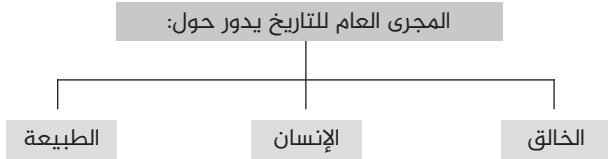
2 – التاريخ النقدي: هو الذي يقوم على الشك والتحليل.

3 – التاريخ الفعلي: هو تاريخ الوقائع.

4 – التاريخ المروري: هو تاريخ الأخبار.

ومن خلال كل ما مرّ ندرك أن الصفة التي تجعل من دارس التاريخ مؤرخاً هي الوعي بالمتغيرات ومعنى الثبات، وأن التاريخ كوني المضمون بشري الحفظ والتداول.

ولإدراك المحددات العامة لفهم مجريات التاريخ يجب أن نعرف أن:



إذاً، فنحن نتناول هنا جملة مفاهيم ركز عليها وتبناها كل من رام معالجة مشكلة فهم التاريخ والتعمق في دهاليزه وصولاً لأدوات صنع الحضارة؛ غير أن ما ذكرناه ليس من الأدوات السهلة المنقادة لكل راغب، أو هي في متناول يد كل طالب، بل هي من أعزّ المناهج والمشارب، فتناول هذه المفاهيم يعني الخوض في طبيعة الفعل الإنساني الذي يمكن أن تتنازع جملة مفاهيم، ومصفوفة من العوالم تتعلق بالشخص والشيء والغير والفاعلية والمنتج بشقيه المعنوي والمادي، وهي في عمومها تجعل من الذات الإنسانية عماداً ومنطلقاً لتبني أي فكرة أو أخذ أي تصور، حيث إن الإنسان هو الأساس في هذا كله.

إن هذا الإنسان الذي نريد يتحرك في فضاءين لا ينفك عنهما: أحدهما اجتماعي يعيشه، وآخر تاريخي يدور فيه، فالإنسان كفرد ذو شخصية مستقلة وهوية استثنائية لا يستقر معناه الحقيقي إلا إذا اندمج وانصهر ضمن إطار معلوم كمجتمع أو دين أو لغة أو ثقافة وبانصهار هذه العوالم مع بعضها واندماجها ضمن أنساق معرفية تبدأ الحياة تأخذ مجراها الطبيعي ضمن الإطار والبعد الزمني كامتداد ومسيرة

بشرية طبيعية وباستمرار هذه الحركات وذاك الانصهار يُكتب التاريخ، وتتشكل دوراته، ويبدأ دورانه.

فحين نتحدث هنا عن كيف يُصنع التاريخ، وما هي أدواته الفعلية المباشرة، ومن يحركه، إذاً، هو الحديث عن تجليات الفعل الإنساني عبر مجموعة من الأحداث والوقائع التي تتشابه أو تتقاطع أو تتناغم مع بعضها وتتغير عبر الزمن لأسباب وانعطافات مختلفة ومتغيرة، غير أنها متشابهة ومتكررة لأنها ببساطة الحركة التاريخية المرتبطة بالفعل الإنساني، فالتاريخ يعني الفعل الإنساني من حيث وقوعه واستمراره.

لذا، نجد من يشير لذلك؛ حيث يرى التاريخ: واقع الحياة البشرية عبر المسيرة الزمنية، فهو يرى أن التاريخ فعل إنساني مقرون بزمن، هذا من حيث الشكل والسرد، أما من حيث المضمون والتحليل والنقد فعلم التاريخ يعني فهم الأفعال الإنسانية بالاعتماد على دراسة وتحليل الأحداث والنصوص التاريخية التي وقعت؛ لذا فإن دراسة التاريخ يراد بها التعرف إلى خصائص الحدث التاريخي والرواية التاريخية، وإخضاعها لقواعد الدراسة والنقاش والتحليل المجرد من

النزعات والأهواء؛ كي لا تفسد العقلية العلمية التي طالما نادى بها المؤرخون والمهتمون بالحضارة، لكن القليل من أصاب الحقيقة منهم أو استطاع أن يطبّق هذه الرؤى والتصورات وجعلها في نصابها الصحيح، ومن هنا كانت المداخل والمآخذ على علم التاريخ والذي ظلم في أحيان كثيرة ليس لعلّة فيه، بل لنقص في أدوات دارسيه.

و غالباً ما يُطرح السؤال القديم الجديد، ما هو دور الإنسان في صناعة التاريخ، ومن هنا نجد الكثير من الآراء والرؤى، والصور والتصورات، فالإنسان قطعاً هو العنصر الفاعل في التاريخ سواء أكان مادة للحدث والواقعة التاريخية، أو كاتباً ومدوناً للتاريخ بصفته مؤرخاً، أو قارئاً للتاريخ، فهو القلب والمحور والداء والدواء، فمنه وإليه يرجع علم التاريخ ليوضع في نصابه، وتُفهم قواعده وأحكامه، وتُرسم ملامحه وتُنصب أعلامه.

ومن هنا يأتي السؤال التاريخي الهائل وهو: هل الإنسان هو صانع التاريخ كونه محور الحدث التاريخي، أم أنه ليس إلا جزءاً يسيراً من الحركة التاريخية الكبرى بصفته يشكل جزءاً من التاريخ العام للبشرية.

ويمكن أن نقول هنا إن الإنسان يصنع التاريخ ويسهم في بناء الحياة والحضارة على أن يكون لفعله التاريخي المدلولات التالية:

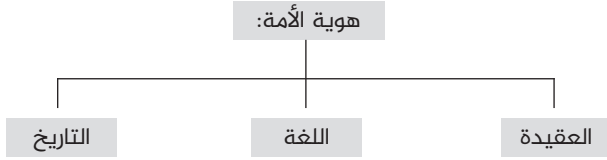


لذا، فنحن بحاجة لمنهجية صارمة في دراسة التاريخ تمكّن الجيل الصاعد من امتلاك نواحي المعرفة التاريخية الممنهجة المنسقة التي لا تعرف الخرافات والزيوف من الأقوال والأفعال، بل تتحى إلى تلمس مواطن الصدق وتحريّ الحقيقة وإن كانت مرة، فهذا هو العلم، وهذه أدواته، فنجد أن بعض من نظّر للتاريخ يشير إلى أن التاريخ وبصفته دراسة للماضي الإنساني ليس مجرد سرد لأحداث الماضي على غرار الحكايات الشعبية أو الأعمال الأدبية والتي تعيد إنتاج تلك الأحداث بطريقة إنشائية.

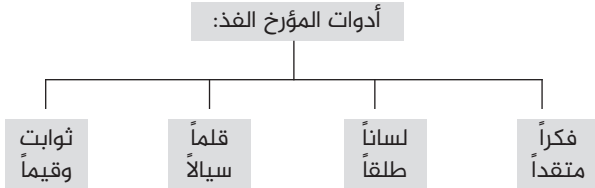
إن التاريخ الذي نريد هو عمل علمي يتوخى بناء معرفة

حقيقية بأحداث الماضي وفق منهج منظم وصارم يميز من جهة بين الوسائل من (طرف البحث وتقنيات الاكتشاف) والغايات من (نتائج البحث كمعرفة صحيحة وحقيقية بالواقع)، ويفصل من جهة أخرى بين التعامل الواقعي مع الأحداث من حيث المعالجة العلمية والتعامل الفني والتخييلي معها (المعالجة الأسطورية والأدبية)، لذا فإن التاريخ يتحدد بمدى ارتباطه بالحقيقة والواقع، وهنا يأتي دور المؤرخ والذي يسعى ويعمل بشكل علمي ومنهجي يُمكن ويساعد القارئ للتاريخ على إدراك ومعرفة الوقائع التاريخية على حقيقتها.

وهنا لا بد لنا كمؤرخين أو قارئين للتاريخ من امتلاك الموارد والمواد التي تعيننا على الوصول لهكذا مستوى من الإدراك والوعي التاريخي، فالمواد هنا هي الوثائق التاريخية والمنهجية العلمية، والعقلية التحليلية، والرؤية النقدية، والقلم الثابت، والرأي الوثائق، والفكر المتجلي الواضح؛ فدراسة التاريخ أو كتابته ليست هوية نلهو بها، رغم أن ذلك قد يكون في الجانب القصصي والأسطوري والتشويقي في التاريخ، بل نحن نتكلم عن هوية أمة وشخصية مجتمع؛ فهوية الأمة تكمن في ثلاث:



فلا يمكن أن نتخيل هوية ولا شخصية لأمة أو فرد من غير عقيدة ولا لغة ولا تاريخ يعبر عن ماهية الأمة ويبوح بمكوناتها الزاخرة، فاحتياج الأمة للمؤرخ المتمكن من أدواته، والقارئ المحدد لأهدافه وغاياته كاحتياجها لأهم مقومات حياتها المادية؛ فالحضارة لا تبنى بغير أناس مدركين لمعنى الهوية، محيطين بأسرار الارتقاء الحضاري، ممتلكين لأدوات الفعل الواثق المبني على قراءة ساهرة فاحصة للجذور التاريخية للأمة، إذًا، لا بد من أن نملك هذه الأدوات لفعل ذلك.



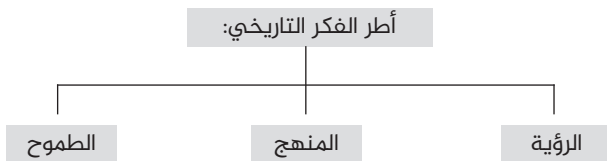
العقل التاريخي.. الإطار والمنهج

لا يمكن لطريق أن تستبين ملامحه أو توضح جنباته إلا من خلال عقل نيرٍ مستضيء بالفكر والمنهج، فكر مسدد بالمعارف والقواعد، ومنهج مستنير بالأمثلة والشواهد، لا تستوقفه العبارات المكررة ولا الجمل العابرة، بل فكر يسبر ما في الوثائق والكلمات ليستخرج كنهها ويعرف حقيقة أمرها، فيبين للقارئ مراد الوثيقة التاريخية ومضمونها، معيداً للأذهان صورة جديدة ترسم ملامحها وتعيد ترتيب

نصوصها دون أن تتلاعب فيها، بل تمكننا من نيل المراد عبر رؤية ومنهجية كالنور الضافي بلا نفاد.

وهنا لا بد من المنهج الذي هو الصراط الذي ينقلنا عبر سبيله لأفضل حال وأبلغ مآل، عبر إعطاء تاريخ يستخدم المَثَل ويستحضر المَثَل، كي نصل إلى مرادنا دون تكرار يولد الإحباط ويرسخ الملل.

ومن هنا لا بد من وجود أدوات تعيننا في رسم أطر الفكر التاريخي:



فالرؤية لا بد منها لاستيضاح الطريق، وعدم التخبط في قراءة التاريخ وفهم معانيه، وللسير وفق أسس وقواعد لا محيد عنها ولا مناص من وجودها في عقلية وفكر قارئ التاريخ.

أما المنهج فسبيل للعبور، لا يناله إلا محب التاريخ المثابر

الصبور، الذي يريد قراءة التاريخ عبر نقد وتحليل للوصول إلى سواء السبيل، فيستحيل المؤرخ إلى مفكر وفيلسوف محيط بالتاريخ علماً وعملاً، تحريراً ومعنى، تحليلاً ونقداً.

ومن هنا يتبين لنا أن لا بد من خطوات تضبط مسير الفكر التاريخي؛ فمن خلال الفكر التاريخي نصل لجملة تساؤلات ورؤى لا بد من توافرها وتوفيرها ليكون المؤرخ مؤرخاً، مفكراً، فيلسوفاً، ومن هذه الأسئلة:

1 – كيف نجعل للحدث التاريخي وجهاً مرئياً؟ أي الطريقة التصويرية للوقائع التاريخية.

2 – أي تفسير نعتمده و نعتدّ به للتعامل مع النص التاريخي؟

3 – أي الفرضيات والتأويلات سنستخدم للنص التاريخي؟ من أجل استجلاء الوجه الخفي للأحداث التاريخية؟

4 – كيف السبيل لمعرفة الغايات والدوافع وراء كتابة هذه المعلومة التاريخية أو تلك؟

وفي هذا الإطار نحن بحاجة لإعادة تصميم للعقلية والفكر التاريخي فلا بد لنا من:

– معرفة الإشكالية.

– فهم المصطلحات والمفاهيم.

– منهج للتفسير.

وكل ذلك يستخدم في:

1 – معرفة الهدف العام من القراءة التاريخية، ذلك أن هذا النوع من المعرفة الواعية يساعد في رسم ملامح وخطوات للفكر التاريخي.

2 – امتلاك الكفايات؛ وذلك بتوليد القدرة على طرح الإشكالية التاريخية من وراء كتابة النص أو الوثيقة التاريخية، ومعالجة هذا عبر مراحل وأدوات نقدية وتحليلية.

3 – نميز الفرضيات ونقسمها مستندين إلى تحليل الوثائق والنصوص التاريخية التي بين أيدينا.

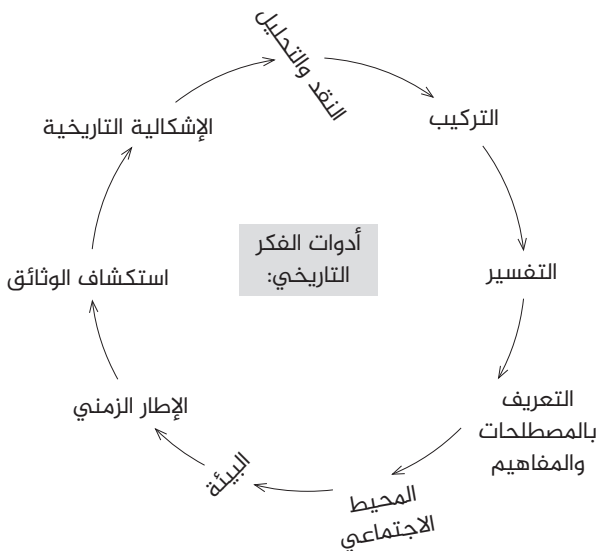
وهذا كله يحتم علينا معرفة وإدراك لمصطلح الفكر التاريخي:

فهو عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات المتناسقة والتكاملية والتي تسير وفق منهجية رصينة تمكنك من بناء

معرفتك التاريخية بناء على قدراتك الذاتية، وحصيلتك
المعرفية.

إذاً، فالفكر التاريخي غايته صناعة العقلية ذات الإطار
المنهجي والمعرفة الفلسفية المستندة لرؤية تمكنك من فهم
التاريخ عبر مفاتيح وأدوات تستحضرها في الوقت المناسب
لفك الرموز، وتحليل النصوص، ونقد المتون، وتقويم وتقييم
وإصلاح وترميم لرؤى مغلوبة عن التاريخ، أو فهم ملتبس
لحيثياته، وهنا تأتي النقطة المعرفية المهمة، وهي أن المؤرخ
المتمكن لا يقاس بكمية المعلومات التاريخية التي يكتنزها، بل
بالأدوات المعرفية التي يمارسها وفق فكر وعقلية ومنهجية
واضحة راسخة.

ومن هذا كله يمكن أن نرسم مصفوفة ذات شكل مفاهيمي
عن أدوات الفكر التاريخي، وكما يلي:



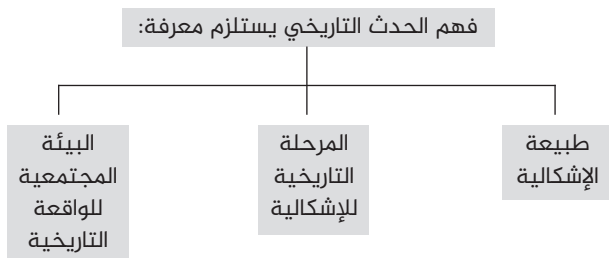
وهنا يأتي التساؤل: ما هي الإشكالية التاريخية التي تشكل تحدياً للمؤرخ المفكر، وكيف لها أن تكون المحفز الرئيسي للذهنية التاريخية التي نبحث عنها، وما هي خطوات التعامل مع الإشكالية التاريخية؟

مبدئياً، لا بد من القول بأن الإشكالية هي الخطوة الأولى في التفكير التاريخي، فمن خلال الإشكالية التاريخية يتحول

التاريخ من الفن القصصي بدلالاته وأدواته الروائية السلسلة إلى علم تحتاج نصوصه إلى تفسير، فالإشكالية وعلاجها، هي بداية للاستكشاف والبحث في أحداث مبهمة استناداً لأحداث معروفة.

وهنا يأتي سؤال آخر: كيف يمكن أن نضع حلولاً للإشكالية وفق نسق عقلي وفلسفي متزن؟ وجواب ذلك يكون عبر طرح السؤال المحوري أو المركزي حول دراسة هذه الإشكالية، عبر وضع فرضية واحتمال لكل سؤال.

وللتسهيل ووصولاً للإجابة لا بد عند طرح هذه التساؤلات أن نؤخذ بعين الاعتبار ثلاثة أمور محيطة بالحدث التاريخي غالباً، وهي:



ويمكن البدء بعلاج الإشكالية من خلال طرح جواب مبدئي للإشكالية يسمى الفرضية، والفرضية يمكن تأكيدها أو نفيها أو تعديلها.

إذاً، فنحن أمام معادلات ومتواليات فكرية ومنهجية تحتم صناعة عقلية ناضجة يمكنها التعاطي مع دراسة النصوص التاريخية بوعي وبصيرة نافذة تمكّن صاحبها من فهم السياق التاريخي بوضوح ودقة وتسلسل يُكوّن بمجموعه البصيرة التاريخية الثاقبة التي تُمكن من رصد دقائق وحيثيات الأمور وربطها بمسارها العام وإنزالها وفقاً لقواعد ورؤى تاريخية تفسر لنا مسيرة التاريخ وصنع الأحداث، وسبل تشكّل الواقع، وفق مقاييس منطقية مُرَصَّنة وممتّنة بالفكر والمنهج الرصين. ويجب أن نعلم أن تفسير وتحليل الحادثة التاريخية له أكثر من شكل، وهي:

التفسير القصدي

يفسر الحدث التاريخي وفقاً للممكن حتى لا يصبح حتمياً.

التفسير العاملي

يفسر الحدث التاريخي تبعاً للظروف الموضوعية التي أنتجته.

ومع هذا كله نحتاج لبقاء الرؤية التاريخية متماسكة،
والمشهد المتكامل حاضراً في الذهن، وهنا لا بد أن تتوافر في
هذه الرؤية والمشهد العناصر التالية:



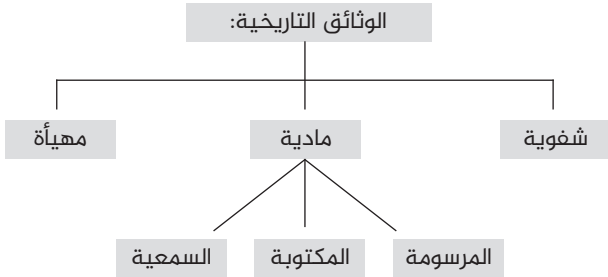
إن ضياع التسلسل الزمني للأحداث يجعل من التاريخ
مجموعة معلومات وروايات متناثرة الشكل مبعثرة المضمون،
وبالتالي يصح فيها القول بأنها تاريخ لا يثبت علماً ولا ينفي
جهلاً.

فهو لا يمكن أن يكون علماً وهو فاقد للتدرج المنطقي
لمسيرة الأحداث، ولا ينفي جهل القارئ بالصور المغلوطة
والتراكمات الكمية للمعلومات التاريخية غير المنطقية.

هذا، وإن الترابط من أهم عناصر الفكر التاريخي الذي
يضمن لنا تشكيل وجهة نظر مكتملة العناصر بانئذ الملامح،
تنبئ بوضوح عن مكوناتها وتوضح مدلولها، يمكن أن نأخذ
منها معلومة تاريخية تسهم في التنمية المعرفية والثقافية.

أما التكامل فلا بد منه ليكون الكل المعرفي حاضراً؛ ذلك أن أية قراءة لا يبنى عليها تكامل معرفي، وسدّ للثغرات وتجسير للهوة وتذليل للعقبات، فإنها قراءة عابرة لا أغنت الفكر ولا مننت المنهج.

وفي مسيرة بناء الفكر التاريخي ومنهجية التعامل مع التاريخ كميدان للقراءة وعالم للمعرفة ومدخل عظيم للثقافة أكثر من طريقة للتعامل المسؤول مع التاريخ كعنوان أبرز لهويتنا ووعاء أكبر لذاكرتنا، فكثيراً ما نجد من يتعامل مع النص التاريخي بشكل يختلف عن غيره من المؤرخين، وهنا لا بد من معرفة نوعية الوثائق التاريخية التي تزودنا بالمعرفة والثقافة التاريخية، وعلى هذا الأساس سنتعامل بالفكر والمنهجية التاريخية المطلوبة.



وهذا المخطط الذهني للوثائق التاريخية يجعلنا أمام خريطة معرفية ذات دلالات وإشارات، إذ لكل كلمة وردت في المخطط منهجية وفكر للتعامل معها، بل وأدوات عقلية ومادية لفك رموزها وقراءة شيفرتها - إن صح التعبير.

وكأننا وبحسب ما تُقدم مناهج وأنماط القراءة والتفكير أمام تواريخ وليس تاريخاً واحداً إذا وقفنا على المصطلح البسيط للتاريخ بحسب الصورة الذهنية القصصية المرسومة للتاريخ في عقول ونفوس الكثيرين.

فلو خطر على بال من يقرأ التاريخ أن يتجرد من الصلة مع مؤلف هذا الكتاب التاريخي أو ذلك وبيتعد عن مراده ولا يكون أسير نظرتة ورؤيته في إعادة صياغة الوقائع التاريخية فهنا يأتي المنهج التفكيكي في قراءة النص التاريخي، فهذا المنهج هو تجاوز للأسلوب الفلسفي المجرد في قراءة التاريخ، وهو أكبر من أن يقال عنه بأنه جملة من التقنيات والخطوات المنهجية، وشكل من أشكال التفكير، كما أنه ليس إطاراً منهجياً حدّي الملامح صارم المسار، فهو أسلوب من التفكير ومنهج للنقد، غير أنه لا يلتزم بالإطار التكاملي والترابطي الذي يبحث

عنه قارئ التاريخ غالباً، هذا فضلاً عن عدم تركيزه على نظرية إعادة الكتابة التاريخية.

فهذا النوع من المناهج يركز على الدلالات الكلامية والأبعاد الخطابية أكثر من غيرها، وبشكل مجرد دون تقسيم وتصنيف محدد أو إشارات مفاهيمية أو دلالية معينة، أو مسار محدد للقراءة يمكن أن يحدد إطاراً تاريخياً تكاملياً.

ومن هنا نقول إن المنهج التفكيكي في القراءة مسير بلا عوائد معرفية ثرة يمكن أن يستفاد منها في تنمية ثقافة محبي التاريخ كثيراً، فهو باختصار دعوة فكرية للانعقاد من سلطة النص إلى رؤية العقل، وعبور للعلائق البينية وتجاوز لمفهوم الهوية والانتماء لهذه الفكرة التاريخية أو تلك.

والأفضل، بحسب الكثيرين، اللجوء إلى المنهج التأويلي في قراءة التاريخ، والذي يرمي إلى صرف الكلام والمصطلحات والمفاهيم إلى المعاني المحتملة لها، وهو يشكل منحى فكرياً لقراءة متجددة للتاريخ غالباً، لكن إشكالية هذا المنهج أن من يقرأ التاريخ أو يكتبه وفقاً له قد يؤوّل التاريخ وفقاً لمبتغاه إن لم يكن يملك أدواته، وهنا تتجلى أهمية فهم المصطلحات

والمدلولات والإشارات وجعلها في نصابها ومكانها الأنسب،
فلا بد لنا من فهم كل إشارة في النص وإلى ما ستقود القارئ،
ومثال ذلك فهم الأبعاد والدلالات، ويمكن إيجازها بالتالي:

- | | | |
|---|----------------------|-------------------|
| ← | تتابع الزمن يعني | البعد التاريخي. |
| ← | خصائص المكان تعني | البعد الجغرافي. |
| ← | مظاهر الإنتاج تعني | البعد الاقتصادي. |
| ← | خصائص البنيان تعني | البعد التخطيطي. |
| ← | خصائص السكان تعني | البعد الديمغرافي. |
| ← | المستوى المعرفي يعني | البعد الثقافي. |

تأويل النص التاريخي.. الإمكانية والواقع

لن نخوض طويلاً في المعنى اللغوي للتأويل إلا بالقدر الذي يحرر المصطلح ويجلي المفهوم، فالتأويل لغة: من تأوّل الكلام: أي فسره ووضح ما هو غامض منه، وتأويل الشيء تفسيره ومرجعه، والتأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء .

ولا شك أن الدراسات التاريخية تحتاج إلى تفسير النصوص وتفسير التاريخ وفق منهجية علمية منصفة تساعد في فهم النص وفق سياقه

وعدم الشطط، وكذلك إيجاد قواعد تساعد في تحديد منهجية تاريخية علمية مقبولة للتأويل والفهم.

إن الدراسات التاريخية عموماً لا يمكن التعاطي معها وفق قراءة عابرة سطحية دون منهجية تفصيلية يمكن الاعتماد عليها في فهم النصوص وإنزالها منازلها الصحيحة وفق عقلية تدرك معنى التأصيل والتفصيل والتفعيل والتنزيل.

إذن للتأويل والتفسير معنى مستقر في الأذهان وهو إدراك مرامي النصوص، ومفاد العبارة، وإحالات الكاتب، والمارائيات: أي ما وراء النص من غايات ومرام، وهذا كله يتطلب إحاطة بالمعنى وإدراك للمبنى، وتمييز للمقال ومعرفة بالمآل، مما يعني حتمية وجود عقلية علمية يعتمد عليها في تفسير النصوص.

إن الإشكالية الحقيقية التي يمكن أن يواجهها المشتغلون بتفسير النصوص التاريخية وتأويلها هو الأداة العقلية والعلمية المثلى التي يمكن استخدامها في تفسير النصوص التاريخية بحيث لا تمثل خرقاً لمنظومة الثوابت المتعارف عليها، ولا تربك النسق والسياق التاريخي لكثير من الأحداث التاريخية

المحسومة، مع الحفاظ في ذات الوقت على طريقة وأسلوب يمكن المؤرخ من تأويل النصوص وتفسيرها والمواءمة بينها بالشكل الذي يسمح بإيجاد رؤى علمية مميزة لهذا المؤرخ عن غيره، مستندة لما استنتجه من آراء وتوصل إليه من نظريات لا سيما في حال وجود تعارض أو نقص في تمام السرد التاريخي لكثير من الأحداث التاريخية، أو عدم انسجام مع الواقع والمفاهيم العقلية والمسلّمات المتواترة.

فلا بد ابتداءً من إدراك معنى النص التاريخي والكتابة التاريخية حتى نستطيع تطبيق عملية تأويل وتفسير النصوص وفق منهجية راسخة، فللنص التاريخي تعريفات متعددة وفقاً لمنهجية ورؤية المؤرخين، ويمكن هنا إيراد بعض التعريفات لمفهوم النص التاريخي:

1 – هو وثيقة مكتوبة شاهدة على الماضي البشري بأي لغة كانت، بشرط أن تكون أصلية، والوثيقة عموماً هي المادة الأولية للتاريخ، أي أنها تحمل بين ثناياها مزايا مرحلة زمنية معينة.

2 – أو هي تلك الوثائق المكتوبة والتي تمثل مجموعة من الحقائق والمفاهيم والتعليقات المرتبطة بحدث من أحداث الماضي.

3 – يعني جميع الأعمال البشرية التي تشكل في ذات الوقت عناصر أصلية ولموسة لماضٍ محدد.

4 – يعني كل نتاج فكري يمكننا من قراءة وفهم الشروط التاريخية التي أفرزته في مرحلة ما وحتى استخدامها من قبل المؤرخ.

5 – هو كل مصدر للإخبار يتمكن من خلاله المؤرخ من استخراج شيء من أجل معرفة الماضي البشري.

إن الفهم الحقيقي والإدراك العميق للنصوص يساعدنا في عملية التأويل والتفسير من حيث:

1 – تسهيل فهم الأحداث للقارئ، وبالتالي معاشته للمرحلة التاريخية قيد الدراسة.

2 – إدراك مفهوم التاريخ بأشكاله المتعددة ومعرفة الأسباب والمسببات.

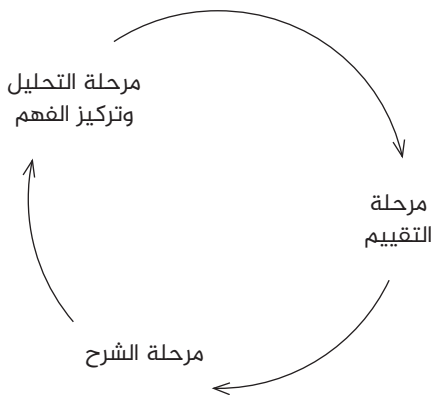
3 – تطوير القدرات الذهنية، وتوسيع المدارك المعرفية لقارئ التاريخ.

ومن المؤكد أن فهم السياق التاريخي يأتي عبر عملية علمية

وعقلية مركبة تساعد في النهاية على إدراك الأبعاد والمرامي الكامنة في النص، حيث إن القدرة التأويلية المنضبطة تساعد على القراءة اللاخطية أو قراءة ما لم يكتب، ولكن يمكن استنتاجه، وتفنيت التعقيد، واللذان يبرزان دور المؤرخ الحقيقي. ومن جملة الأمور التي يمكن أن نقف عليها والاستفادة منها من خلال تطبيق المنهج التأويلي المنضبط على النصوص التاريخية ما يلي:

- 1 – التفريق بين الحقيقة التاريخية والرأي.
- 2 – القدرة على الوصول إلى مراد المؤلف.
- 3 – التمييز بين المصادر سواء كانت أصلية أم ثانوية.
- 4 – الوقوف على طبيعة مجريات الأحداث وطرح الزائف والخرافي منها.
- 5 – يوفر القدرة على التحليل والاستنتاج اللازمين لإدراك طبيعة الحقائق التاريخية.
- 6 – تطبيق مهارة النقد على الروايات التاريخية.
- 7 – بناء تصور كامل عن الموقف التاريخي.

- 8 – الخروج بمفاهيم عامة عن المجرى التاريخي للأحداث.
- 9 – الخروج بجملة قواعد منهجية يمكن تطبيقها على الأحداث التاريخية الأخرى.
- 10 – توضيح خصائص العصر الذي تتم دراسته.
- 11 – ربط الأحداث بزمانها ومكانها.
- 12 – الوقوف على خصائص وطبيعة الأحداث التاريخية.
- بعد أن تطرقنا لجملة الفوائد المتحصلة من تأويل النصوص التاريخية نأتي لتبيان أبرز الطرق والأدوات الممكن استخدامها لجعل عملية التأويل للنصوص التاريخية ممكنة:



1 – مرحلة التحليل وتركيز الفهم:

وهنا يتم الدخول لأعماق النص التاريخي بخطى تدريجية راسخة وواثقة من خلال التركيز على الإدراك التام للمفاهيم والمصطلحات التاريخية وغيرها الواردة في سياق النص، وهنا لا بد للمؤرخ من التحصن باللغة والمعرفة الأدبية والثقافة الواسعة المدركة.

كما أنه لا بد من الإلمام بجملة من العلوم والمعارف كاللغة والجغرافيا والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والعلوم الشرعية؛ لإدراك المعنى الكلي للنص المراد تأويله.

2 – مرحلة الشرح:

وتفيدنا هذه المرحلة بتبيان الأسباب والمسببات، والدوافع والكوامن، ومن خلال معرفتنا بأسباب وقوع الحدث التاريخي ودوافع حصوله ومعرفة مآلاته ونتائجه، نتمكن من الخروج بتعميمات وتأويلات تاريخية تنمي البناء المعرفي من خلال التأويل المُدرِك.

ولا بد من معرفة أسلوب الشرح الغائي، أي شرح الحدث

من حيث أهمية وجوده كحدث يهدف لغاية ما.

3 – مرحلة التقييم (التعليق):

تعدّ هذه المرحلة من أهم وأصعب مراحل قراءة التأريخ وتأويله؛ إذ لا بد من معرفة مكونات النص وغايات الكاتب ومراميّه؛ من أجل تأويل النصوص وتفسيرها والحكم عليها بعد إدراك معانيها.

ومن المسلّمات في إطار تأويل النص التاريخي وفق الأدوات المنهجية أن يكون لدينا جملة مسارات واضحة يمكن الاستناد إليها في عملية التأويل والتفسير والتقييم والتعميم للنصوص التاريخية. كما أن من أهم الأدوات التي لا بد للمؤرخ من فهمها للحكم على النصوص بعد تأويلها هي معرفة مدلولات المفاهيم التاريخية.

فما هي المفاهيم التاريخية؟

إن المفهوم التاريخي يعني: كل تعبير مجرد ومختصر يشير إلى مجموعة من الحقائق والأفكار المتقاربة من حيث المعنى والدلالة.

إذاً هو صورة ذهنية عن موضوع معين على الرغم من
عدم ارتباطه المباشر بالموضوع قيد القراءة والدراسة.

إن من أهم خصائص المعرفة التاريخية هي كونها مجالاً
لتداول واستعمال أنواع عدة من المفاهيم، منها ما هو نتاج فكر
المؤرخين، وبعضها مأخوذ من ميادين وعلوم أخرى، لكن تم
توظيفها في المعرفة التاريخية.

وهنا لا بد من تحديد مسارات التفكير الناقد في تأويل
وفهم النصوص التاريخية، فهذا النوع من التفكير يرتكز
على ضرورة معرفة جملة مفاهيم محيطة بالنصوص المراد
تفسيرها وتأويلها.

ومن أبرز أصناف المفاهيم التاريخية المؤسسة لهذا النوع
من الفهم:

1 – مفاهيم مرتبطة بالزمن: الحقبة، المدة، القرن، العقد،
العصر، ... إلخ.

2 – مفاهيم مرتبطة بالمجتمع: الأمة، الجماعة، القبيلة،
العصبة، الطبقة، ... إلخ.

3 – مفاهيم مرتبطة بالمجال: الحضارة، الدولة، الجهة،
...إلخ.

إن من أهم الأدوار التي يقوم بها المؤرخ أثناء عملية الكتابة التاريخية هي معرفة الأسباب والدوافع وراء الحدث، فبدأ بطرح التساؤلات المنهجية حول النص التاريخي، حول ماذا حدث، وكيف حدث، ومتى حدث، وأين حدث، ولماذا حدث، وللاتساع أكثر: ما المتوقع لو لم يحدث هذا الشيء أو حدث بكيفية أخرى، وهكذا دخولاً في ميدان التحليل والاستنتاج والتأويل والتفسير التاريخي للوقائع، وصولاً لحالة من الحكم بحق الواقعة التاريخية مبنيّاً على جملة أدلة وتأويلات منطقية.

إن كل هذه التساؤلات أنتجت لنا معادلة فلسفية في النظر للأحداث التاريخية والحكم عليها فظهرت لنا نظريات عدة في صناعة التاريخ، وطبيعة الدورة التاريخية.

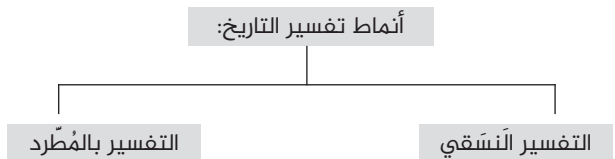
إن النظرة القديمة التي كانت سائدة في تفسير التاريخ كانت تركز إلى التلقائية والبساطة في تفسير النص التاريخي وتأويله عبر مفهوم أخذ العبرة من الحدث التاريخي فقط، ولكن تطور الدراسات التاريخية أنتج لنا آليات جديدة للتأويل والتفسير

تقوم على ضرورة معرفة ارتباط الأسباب بالمسببات لكل حدث، حتى وصلنا إلى أن يضع بعض فلاسفة التاريخ قوانين اعتبروها طريقاً ثابتةً يسير عليها التاريخ.

إن وجود أداة التأويل والتفسير في المعرفة التاريخية جعلها معرفة علمية تقوم على جملة عمليات عقلية وذهنية كالتحليل والاستنتاج والاستدلال والبرهنة والمقابلة والاستقراء، فلا يكفي مجرد الفهم وإنما لا بد من معرفة الأسباب والمسببات والعلّة من وراء كل حدث تاريخي.

إن التأويل والتفسير يعدّ أهم الأدوات التي تفك إشكالاً كبيراً يضيف عادةً على المادة التاريخية جملة كبيرة من الغموض؛ ذلك أن التأويل يجيب عن التساؤلات.

وما دمنا نتكلم عن التأويل والتفسير فلا بد أن نستجلي معنى تفسير التاريخ، فهو عموماً نوعان:



1 - التفسير النسقي:

وهو التفسير البديهي - إن صح التعبير - وهو أن يقوم المؤرخ بتفسير حدث لاحق بحدث سابق، وهذا الاستتباع البديهي يمكن المؤرخ من معرفة مقتضيات السلوك البشري، ويستفاد من هذا النوع من التفسير في علم المستقبلات، وهو توظيف التاريخ في فهم الحاضر والمستقبل.

2 - التفسير بالمُطرد:

ويقصد بها الانطلاق من قاعدة عامة لاستنتاج حقيقة تاريخية عبر الاستقراء والقياس، وقد استخدم هذه القاعدة المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي في نظريته الشهيرة «التحدي والاستجابة»، وقد لاقت هذه النظرية تأييداً، وكذلك اعتراضاً من جمهور المؤرخين.

الفهرس

الإهداء.....	5
مقدمة.....	7
المعرفة التاريخية.. التشكل ومساحات التأمل.....	9
الإنسان وصناعة التاريخ.....	23
فهم التاريخ .. الإشكالية المعرفية المتكررة.....	33
الفكر التاريخي .. المسيرة والمسار.....	41

- علم التاريخ من السرد إلى التحليل والنقد 51
- العقل التاريخي.. الإطار والمنهج 65
- تأويل النص التاريخي.. الإمكانية والواقع 79